

الرأي المنفصل للقاضي فتساح اوجيرجوز

القضية رقم 12 لسنة 2011

التجمع الوطني لنقابات المعلمين ضد جمهورية الجابون

1. اعتقد انه يجب رفض عريضة الدعوى التي رفعها التجمع الوطني لنقابات المعلمين ضد جمهورية الجابون، وبصرف النظر عن انعدام الاختصاص القضائي الشخصي للمحكمة والذي كان واضحاً في هذه القضية، فانه كان لا يجب نظر هذه الدعوى بقرار من المحكمة، وبالأحرى كان يجب رفضها من البداية بخطاب بسيط من رئيس قلم المحكمة (في هذه النقطة، انظر دفوعنا في رأينا المنفصل المرفق بالحكم في قضية ميشيلوت يوجوجومباي ضد جمهورية السنغال، كذلك رأينا المنفصل المرفق بالقرار في قضية ايكولو موندي الكسندر ضد جمهورية الكاميرون وجمهورية نيجيريا الاتحادية).

2. انا لا أفضل النظر القضائي لدعوى ضد دولة طرف في البروتوكول لم تقم باصدار الاعلان الاختياري والذي بموجبه تقبل الاختصاص القضائي الوجوبي للمحكمة لاستلام دعاوي من الافراد او المنظمات غير الحكومية، أو ضد دولة افريقية ليست طرفاً في البروتوكول او ليست طرفاً بالاتحاد الافريقي كما هو الحال في العديد من عرائض الدعاوي التي نظرتها المحكمة من قبل. انا حتى اقل تفضيلاً لمثل هذا النظر القضائي عندما لا يتم اعلان الدولة المعنية برفع عريضة دعوى ضدها كما هو الحال في هذه القضية.

3. في الواقع، قررت المحكمة عدم اعلان الجابون بعريضة الدعوى التي رفعها التجمع الوطني لنقابات المعلمين، وحتى لم تُعلن الجابون برفعها، ويعتبر اعتماد المحكمة لقرار انعدام الاختصاص القضائي في مثل هذه الاحوال إخلالاً بمبدأ المواجهة في الخصومة وهو مبدأ ينبغي تطبيقه في اية مرحلة من مراحل الدعوى. هذا الإخلال بالانصاف وتكافؤ الفرص القانونية يبدو في جميع الاحوال ظاهراً

بالنظر الى نشر عريضة الدعوى التي رفعها التجمع الوطني لنقابات المعلمين عند استلامها على موقع المحكمة.

4. أيضاً فان عدم ارسال عريضة الدعوى للجابون حرماً من حرية قبول الاختصاص القضائي للمحكمة من خلال الاختصاص القضائي الموسع (في هذه المسألة، انظر رأينا المنفصل اعلاه).

التوقيع ،

القاضي فتساح اوجيرجوز

روبرت اينو

رئيس قلم المحكمة